

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس على مشروع القانون بشأن تنظيم الوكالات التجارية بمداولته الاولى. وتطرقت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى التطور السريع للحركة التجارية والاقتصادية محليا ودوليا بعد مضي اربعة عقود على العمل بالقانون رقم 36 لسنة 1964 بشأن تنظيم الوكالات التجارية، لذا «كان لا مناص من إعادة النظر في مواد هذا القانون ووضع قانون جديد يتناسب مع الوضع القائم وبما يواكب أوضاع التطور في مجال تنظيم الوكالات التجارية». ورفض المجلس من حيث المبدأ الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم 31 لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين بالزواج قبل إتمامه والمتعلق بالزام الراغبين في الزواج بدخول دورة تدريبية في اسس العلاقات الزوجية والاسرية، وجاءت نتيجة تصويت المجلس على تقرير لجنة شؤون المرأة والاسرة البرلمانية بشأن المقترح من حيث المبدأ برفض 35 عضوا (مع الحكومة) وموافقة 12 عضوا من اجمالي الحضور، وعليه سقط تقرير اللجنة من جدول اعمال المجلس. ووافق المجلس ضمن بند كشف الاوراق والرسائل الواردة على طلب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بتمديد المهلة الممنوحة للجنة مدة شهر لانجاز تقريرها عن المشروع بقانون بشأن المناقصات العامة. ووافق المجلس على استمرار لجنة الاولويات بمتابعة إصدار الحكومة للوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس ومن ثم عرض تقريرها على مكتب المجلس لتحديد الوقت المناسب لمناقشة هذه القوانين في المجلس. كما وافق المجلس على ان تلتزم الحكومة بتقديم مشروعها بشأن بلدية الكويت كاملا الى المجلس خلال شهر، وان تعطي لجنة المرافق العامة مدة شهر بعدها حتى تنجز تقريرها بشأنه وترفعه الى المجلس، وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السبيعي - خالد الجفيل

المجلس أقر «الوكالات التجارية».. مداولة أولى



(هاني الشمري)

الرئيس الغانم والشيخ خالد الجراح



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأحمد القضيبني ود.احمد مطيع وسعود الحريجي وفيسل الشايح على المنصة

● محمد طنا: قسيمة صلبوخ رجعتها للناائب المذكور وهذه بحاسب عليها وأشكر وزير البلدية أنه سكر بعض الكيانات المغلقة، لكن وزير التجارة ساكت لا يدري عن شيء وعليه إرجاع قسيمة الصلبوخ وإلا فلا استجواب.

● د.عبدالحميد دشتي: الزميل لم يسم أسماء وإن صح ما يقوله فإن عليه تقديم رسالة مكتوب المجلس بأن هناك نايبا ازدرى زملاؤه لتطبيق الجزاءات عليه وفقا للمادة 89 ويكتفي بهذا القدر في هذه الجلسة.

● جمال العمر: أسجل تحفظي، ولكن طنا قال إن رئيس اللجنة السابق وتركته الأخ الرئيس يتكلم بأسهاب، وموضوعي ليس من اليوم فهذا رابع مجلس لي، ولا لوم طنا ولكن لوم الحكومة التي دخلت على أهل الكويت ناس المفروض ألا تدرش من باب المجلس وقاعة المجلس، وذلك بقرارات غير مدروسة فهؤلاء بلوة هذا الزمان.

● د.يوسف الزلزلة: ما ورد في الرسائل بشأن تقرير لجنة الأولويات، فبالنظر في القوانين التي لم تصير لوائحها التنفيذية فثقتين أن هناك بعض القوانين التي تشمل أكثر من جهة حكومية والتنسيق فيها بطيء جدا، فأنتنى من مجلس الوزراء وضع آلية لتنسيق بين تلك الجهات حتى لا تتأخر القوانين. وهناك بعض الجهات بطيئة في متابعة القوانين مثل التامين الصحي فكانا نعتقد أن الأمر يخص وزارة الصحة، لكن تبين أن الوزارة انتهت من القانون وحول الأمر الى لجنة المناقصات المركزية ولم تتخذ فيه أي قرار وهنا تأتي مسؤولية الشيخ محمد العبدالله.

● وهناك جهات في الحكومة تتفاهس في التنفيذ ولا ترغب في التنفيذ. وفيما يخص رسالة النايب عبدالرحمن الجبران فنحن في الجلسة قبل الماضية قدم طلب بتكليف مكتب المجلس بمتابعة هذا الأمر مع الحكومة، ونحن تم الاتفاق معك الأخ الرئيس ووزير المالية وسيكون هناك اجتماع مفصل حول كل قضايا أسعار النفط والدعم وغيرها وفي جلسة 9 فبراير سيكون هناك تفصيل لكل ذلك، والمجلس أخذ إجراء وسيكون هناك عرض كامل من وزير المالية.

● وبالنسبة لتقرير لجنة الأولويات بشأن وزارة التربية فانا أتعجب منهم حينما قال منح صاحب المدارس الخاصة صلاحية زيادة الرسوم والى مش عاجبه يروح التعليم العام. أنتسم أولا أصلحوا التعليم العام ويعدين زيودا الرسوم أيعقل أن يأتي وزير التربية من خلال وكيله ويقول هذا الكلام؟ رئيس الوزراء المسؤول عن وزير التربية وأتمنى منه أن يوقف هذا التوجه الذي يؤدي الى ترويض التعليم.

● جمال العمر: أشترت على الحكومة بوجود رئيس الحكومة في قضية تزوير الجناسي الى أن وصلنا الى مرحلة التظاول على الكويت وأهلها لكن مصيرنا وقررتنا تحمل هذه البلاوي والرواسب من الذي ليس لديه

إثبات الأتارة ليل نهار لا تروحوا حق المواطن البسيط نحن لدينا خلل دعونا نصلحه. أين بدائل الحكومة في الإيرادات؟ تريد رفع الإيرادات الآن.

● محمد طنا: بالنسبة لرسالة النايب د.عبدالله الطريجي ونشكره في الجهود التي بذلها في تحريك ملفات الفساد. لا يجوز أن يتحصر موظف على نائب يمثل الأمة رئيس اللجنة السابق استقبل رئاسته للجنة مقابيل المنتسرة على الفساد مقابل حصوله على صفقات مليارية مثل الوقود البيئي، فكان يركب لمبات ويبيع معجنات اليوم صار معه مليارات سمعت فاسقا يتكلم في قناة فضائية ويتهم زملاؤه بالساذجة وأقول هو الساذج وهو الذي استفاد من عضويته في المجلس، صاحب اللمبات صار يملك الملايين وهو الفاسد.

● أملاو عليه معازييه أن يقول هذا الكلام، وما في شخص سلم منه، ويعتبر نفسه معارضا وأقول انه آخر واحد يعارض، وبالنسبة لقسيمة الصلبوخ فسحبت ما يقارب 40 قسيمة صلبوخ من المواطنين ووزير التجارة خالف القوانين ورضخ للنايب المذكور ورده له القسيمة وإذا لم تعد باقي القسائم الى أصحابها فسوف يصعد المنصة.

● كيف تعيد قسيمة الصلبوخ للنايب المذكور الذي استفاد من الوقود البيئي وشغل وأخذ وزير التجارة بالمنصة إذا لم يعد القسائم للمواطنين. ● الرئيس مرزوق الغانم: تستطيع أن تقدم رسالة وتناقش ما تريد مناقشته.

● هبة الأغنية ستحتوي 10 آلاف موظف وتوفر من الباب الاول لماذا نهول على الترشيد؟ فلترشد الهدر الحكومي أولا. ● وبالنسبة لاستعجال البلدية، فنحن في انتظار الحكومة ترد علينا في موضوع البلدية، وبالنسبة للمناقصات فالحمية السابقة في انتظار الحكومة ترد علينا في موضوع البلدية، وقتها حملنا الباب الاول اعياء إضافية.

● أين المصانع الكبرى؟ نحن نخرب الاقتصاد في البلد. نحن منذ فترة نوصي بإيجاد البدائل. ● وتخصيص ساعتين قليل لمناقشة الاقتصاد.

● عندما نرى التسبب في المال العام والهدر الحكومي المواطن لايسد أن يصيغ المواطن على استعداد للضحية. منشآت حكومية مشغلة



م.محمد الهدية متحدثا

● على استعداد لتوفير كل البيانات عن طريق سؤال برلماني وليس عن طريق التكليف الذي نتحفظ عليه، ويكل صدر رجب نوفرها وحتى إن كانت فيها جوانب سرية فنضعها في الأمانة العامة. ● الرئيس مرزوق الغانم: الموضوع مغطى في الرسالة الرابعة، ويجب التكليف في الرسالة الخامسة.

● د.عبدالله الطريجي: نفس المذكرة وضعها العضو المنتدب في عام 2010 وقال فيها إن التجاوزات والتعديبات على المال العام موضوع يخرج عن اختصاصه. ● اليوم العضو المنتدب لدينا من المستندات ما تدينه فحتي داخل المجلس هناك فساد فهناك مستندات تم إخفاؤها من قبل أحد النواب، وصرح أحد النواب

● د.عبدالله الطريجي: نفس المذكرة وضعها العضو المنتدب في عام 2010 وقال فيها إن التجاوزات والتعديبات على المال العام موضوع يخرج عن اختصاصه. ● اليوم العضو المنتدب لدينا من المستندات ما تدينه فحتي داخل المجلس هناك فساد فهناك مستندات تم إخفاؤها من قبل أحد النواب، وصرح أحد النواب

● د.عبدالله الطريجي: نفس المذكرة وضعها العضو المنتدب في عام 2010 وقال فيها إن التجاوزات والتعديبات على المال العام موضوع يخرج عن اختصاصه. ● اليوم العضو المنتدب لدينا من المستندات ما تدينه فحتي داخل المجلس هناك فساد فهناك مستندات تم إخفاؤها من قبل أحد النواب، وصرح أحد النواب



جمال العمر وم.محمد الهدية



عبدالله التميمي مترشحا جانباً من جلسة امس وبجانبه د.عبدالله الطريجي وسعود الحريجي

● تكليف اللجنة (بصفتها لجنة تحقيق) في دراسة بعض الموضوعات التي سبق تكليف اللجنة بدراستها. ● رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها رد التقرير الثالث والستين للجنة لمزيد من الدراسة، (عملا بنص المادة 59 من اللائحة الداخلية).

● رسالة من النايب د.عبدالرحمن الجبران يطلب فيها تخصيص ساعتين من وقت الجلسة لمناقشة ما تم اتخاذه من تدابير احترازية لمواجهة التقلبات الاقتصادية والأمنية في البلاد. ● د.عبدالحميد دشتي: هناك طلب مقدم من النواب يطالبون بتأجيل ما ورد في تقرير الأولويات. ● الرئيس الغانم: أقتراح تأجيل الموضوع وننوبه في بداية جلسة الغد (الأربعاء).

● د.يوسف الزلزلة: نمدد وقت الرسائل من نصف ساعة الى ساعة حتى نناقش هذا الموضوع ونرجو موافقة المجلس على تقديم قانون السوكالات على العرض الطلي قبل الزواج. (موافقة عامة).

● أنس الصالح (وزير المالية): بالنسبة للرسالة الواردة من لجنة حماية المال العام بشأن افتتاح هيئة الاستثمار تزويد الديوان الحاسبة بالمعلومات، فالحكومة تقدر المجلس ديوان المحاسبة وفق القانون ومدتهما بالمعلومات المطلوبة ولا نتحجج بالسرية. ● وما ورد في هذه الرسالة ولكن تحفظ الهيئة إجرائي فقط على طريقة طلب البيانات، ونحن

● افتتاح نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج الجلسته العادية العلنية امس الثلاثاء الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار وكذلك أسماء الاعضاء الغائبين عن اجتماع أو أكثر من اجتماعات اللجان منذ الجلسة السابقة.

● التصديق على المضابط وزعت مع الجلسة المضابط ذات الارقام 1344 أ وب بتاريخ 12 و 13 يناير 2016. ● خليل الصالح: فقدت الكويت محمد صالح بيهبها وهي قامة من قامات الكويت في عالم التجارة ونسال الله أن يرحمه. ● مرزوق الغانم: يصابق على المضابط.

● عبدالله المعيوف: نشكر لك الأخ الرئيس الرد الشافي على مداخلة رئيس الشورى الأيراني ونشكر أعضاء الوفد على هذا الموقف الجيد. ● عادل الخرافي: نشيد بموقف الرئيس والوفد الكويتي في بغداد ونهني صاحب السمو الأمير على الذكرى العاشرة لتولي سموه مقاليد الحكم فهو قائد فذ وحكيم.

● محمد طنا: المملكة العربية السعودية عمق استراتيجي الكويت ونشيد بموقف الرئيس الغانم والوفد ونهني سمو الأمير. ● د.عبدالله الطريجي: لقد سطرنا موقفا كبيرا وشجاعا ونمضل السعودية والسعودية تمثلنا، ورسمت الأخ الرئيس نهجا جديدا في التمسك بالوحدة الخليجية، فلهدا اليوم ولدتك

● الرسالة الواردة

● انتقل المجلس الى مناقشة بند الرسائل الواردة وجاءت كالتالي: ● رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها تمديد المهلة الممنوحة للجنة لانجاز تقريرها عن المشروع بقانون بشأن المناقصات العامة. ● قرار مكتب المجلس بعرض التقرير الاول للجنة الاولويات عن متابعة إصدار الحكومة للوائح التنفيذية لعدد من القوانين التي أقرها المجلس ضمن بند الرسائل الواردة.

● رسالة من عضو مجلس الأمة سعدون حماد العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة المرافق العامة لإنهاء تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بتعديل نص البند (1) من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن بلدية الكويت.

● رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها إعادة

الغانم يهنئ نظيره في أستراليا والهند

برقية تهنئة الى رئيسة المجلس الادنى للبرلمان «لوك سابها» في جمهورية الهند سوميتراما ماهاجان ورئيس المجلس الاعلى للبرلمان «لجيا سابها»، محمد حميد انصاري، بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة الى رئيس مجلس النواب في أستراليا أنتوني سميث ورئيس مجلس الشيوخ ستيفن باري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. كما بعث الغانم

رئيس البرلمان العربي يصل إلى البلاد في زيارة رسمية

نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج ونائب رئيس البرلمان العربي النايب محمد الجبري والأمين العام المساعد لقطاع العلاقات العامة والمنظمات مهدي الطيريات.



م.عادل الخرافي



د. عودة الرويعي في لحظة تأمل



د. عبد الحميد دشتي



خلف دمبشير



د. عبدالله الطريجي

عيسى الكندري: قانون البلدية سيحال إلى المجلس بعد شهر الرويعي: قانون الأسرة الحالي بعد التعديل يساهم في ازدياد حالات الطلاق



جمال العمر



صالح عاشور



محمد طنا



راكان النصف

الحريجي:
يجب أن تكون الدورات لأولياء الأمور فقط

نريد من الوزير التعاون مع مقترحات النواب وأن يحسب الامور لأن الأمر الذي يطرح عليه الاحتمال تضعه في امر حاسم.

● جمال العمر: أساسا قانون الوكالات مخالف لمنظمة التجارة العالمية واصبح هناك شيء اسمه وكيل، وجمارك الكويت تصدر احكاما تمنع اي منتج له وكيل محلي إلا بواقفته. دائما المنتج غير بلد الشركة، اهم شيء هو المواصفات الفنية من خلال قياس الجودة، ولا يوجد وكيل حصري اليوم، فلابد من مواكبة المرحلة الحالية باعطاء أكثر من وكيل لكن الفاصل هو المواصفات والقياسات، هناك منتجات مزورة والمواصفات تختلف.

● د. يوسف الزلزلة: اتمنى النظر في التعديل الأشمل ونصوت عليه الآن ومن ثم التعديلات الأخرى نرجئها للمداولة الثانية.

● الرئيس مرزوق الغانم: بقية التعديلات تدرسها اللجنة في المداولة الثانية.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 37
عدم موافقة -
امتناع -
الحضور 37
موافقة على المداولة الأولى. وتم كسر احتكار الوكالات التجارية للمرة الأولى منذ عام 1965 ونحن دائما وأبدا مع المواطنين.

وترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح غد (اليوم).

متفق عليها وستنصت عليها مداولة أولى.

● سعدون حماد: هذا القانون نسخة من قانون السعودية مهم جدا، القانون القديم أصبح سببا في الاحتكار، والتعديلات سبوا التعديلات حتى أنهم ألغوا كلمة «أو أكثر»، فهم يريدون الاحتكار، وكذلك الغوا المادة العاشرة بالكامل والتعديلات من

النواب الآخرين قدموا تعديلات جيدة لكسر الاحتكار ونرجو التصويت على المداولة الأولى.

● سعود الحريجي: القانون مهم جدا، القانون القديم أصبح سببا في الاحتكار، والتعديلات الجديدة يفتح المجال للمنافسة الحرة في الشراء، القانون يحتاج إلى دراسة متأنية وأرى أن تأخذ التعديلات وقتها وتذهب إلى اللجنة.

● فيصل الكندري: اسجل للتاريخ دور رئيس مجلس الأمة الذي منذ تعرفت عليه فسي هذا المجلس ويقول كونوا مع المواطن وقلت له انت تاجر ابن تاجر قال لي اهم المواطن الكويتي.

توجهنا نك ونصائح لنا ومشاورتك في كل امر تصب في مصلحة المواطن، واذكركم بعقد B.M.W الذي رفضه عندما تسلم الرسالة، فشكلنا لك يا بو علي وشكرا لاسرتك الكريمة.

منذ عام 1965 لم يطرق احد باب هذا القانون واليوم هناك تعديلات ومناقشات مهمة وهذا القانون سوف يكسر الاحتكار ويفعل مبدأ المنافسة.

● حمود الحميدان: تقدمنا بتعديلات وانتهى بانه في القاعدة الشرعية «الدليل إذا طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال»، استدلاله في موضوع حماية المستهلك وعندما قرأنا ما انتهت إليه اللجنة رأينا خلاف ذلك، فهناك ارتفاع الأسعار بطريقة غير طبيعية، وأهابت اللجنة بالوزير لسي ان يراقب ارتفاع الأسعار، واستدلال الوزير هو ناقوس الخطر يديق على وزارة التجارة.

كلها لا تعطى مجالاً من قريب أو بعيد لمعنى الاحتكار.

● وأن يكون الاستيراد من نفس بلد التصدير، القصد بها الاتيان بالمنتج الأصلي، لا أن يتم الاستيراد من بلد آخر وتبقى المسألة محل نقاش.

● الرئيس مرزوق الغانم: الوزير أسهب في الشرح وهناك تعديلات

والاحد فقط وهذا غير صحيح. المادة الرابعة تتكلم عن عدم انحصار استيراد السلعة على شخص واحد بمعنى أنه لن يكون هناك احتكار، وهذا الكلام لا ينطبق على الأفراد.

ما يعني هو تنظيم قيد الوكالات، وهناك تمتع بنوع من الحماية القانونية، والنصوص

خلال ندوة أقامها لاري مساء الأحد الماضي لاري: من المهم تعديل قانون الوكالات التجارية بعد مضي نصف قرن على إقراره باقر: ضرورة تفعيل قانون المنافذ الحدودية والمستودعات الجمركية

قانون الحكومة بالوكالات التجارية، والتي تتحدث عن تجديد الترخيص وحاجة الوكيل حين التجديد لانبات سوق السلعة، وهذا يردنا مرة أخرى إلى قانون المنافسة الذي يلزم كل صاحب سلعة بتسويقها لأن عدم القيام بالتسويق سيؤدي بالسماح للسلعة المنافسة إلى ان تسعر وفق ما يريد تاجرها، ويتفق مع منافسه على تلقي مبلغ من المال مقابل إخفاء سلعته حتى يقوم التاجر الاول بتصريف سلعته بالسعر المرتفع، وهكذا يتناوبون في جريمة الاخلال بالمنافسة.

من جهته، قال مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب احمد لاري: ان أهمية هذا القانون تنبع من مضي نحو نصف قرن على قانون الوكالات المعمول به حالياً، ومن باب أولى ان يتطور القانون ومن بعده قانون

لتاجر أو أكثر أو شركة أو أكثر، لكن اللجنة المالية البرلمانية أزلت لفظة «أو أكثر»، وهذا تصرف بخالف فلسفة وقانون حماية المنافسة الذي يعتبر اي منع او حد من تدفق السلع بالإسواق اخلالاً بالمنافسة.

ولفت باقر إلى ان المادة الخامسة اضافت شرطاً آخر بشأن تصليح الوكيل للسلعة التي استوردها الطرف الثالث من طرف غير الوكيل، وهو شرط ان تكون السلعة او المنتج بالمواصفات ذاتها للسلع او المنتجات التي يتولى الوكيل او الموزع تسويقها في الكويت، وهذا نوع من التفويض التشريعي، أي انه بمجرد ما ان يضيف الوكيل مواصفة جديدة تصبح بمنزلة قانون.

وأفاد باقر بأن اللجنة المالية ألغت المادة العاشرة التي جاء بها مشروع

بمكمل بعضها بعضاً، مبيناً ان قانون حماية المنافسة صدر في فبراير من عام 2007، مشيراً إلى انه مهم ويحقق المنافسة ويؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل غير مباشر، لافتاً إلى انه بعد اسبوع ستمضي عليه 9 سنوات وحتى الآن لم يطبق، وهذا أمر محزن.

بمكمل بعضها بعضاً، مبيناً ان قانون حماية المنافسة صدر في فبراير من عام 2007، مشيراً إلى انه مهم ويحقق المنافسة ويؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل غير مباشر، لافتاً إلى انه بعد اسبوع ستمضي عليه 9 سنوات وحتى الآن لم يطبق، وهذا أمر محزن.

قال النائب والوزير السابق أحمد باقر: إن هناك أهمية لان ينظر المجلس الحالي إلى تفعيل ما قرره مجلس الأمة عام 2008 حول قانون المنافذ الحدودية والمستودعات الجمركية الذي ينص على إنشاء مناطق حدودية جمركية في الشمال والجنوب الوسط وتحتوي على الفنادق والمقاهي وتحقق سرعة تداول ونقل البضائع والاستيراد والتصدير.

وأضاف باقر خلال الندوة التي أقامها النائب احمد لاري مساء الأحد الماضي بعنوان «آراء حول قانون الوكالات التجارية الجديد»: ان المقترح الجديد لقانون الوكالات التجارية لا يمكن مناقشته بمعزل عن قانوني حماية المنافسة وحماية المستهلك، مشيراً إلى انهم جميعاً حزمة قوانين